[التي] لا تمثل جميع الفلسطينيين» (السفير، ٢٤/٢/١٩٨٦).

ووسط اجواء الحملات الاعلامية الصاخبة التي واصلتها عمان ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حافظت المنظمة على هدوئها وواصلت تريثها، ودراستها لما جاء في خطاب الملك حسين. وعقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعات مكثفة استمرت اربعة ايام، خصصت لدراسة الموقف والرد على خطاب الملك حسين، وانتهت الاجتماعات الى اصدار بيان سياسي مطول (النص الكامل للبيان في «وثائق» هذا العدد) اكد على الثوابت السياسية الاساسية للتحرك الفلسطيني، دون الاشارة الى ما جاء في خطاب الملك حسين حول الملابسات التي كانت قد اعترضت تمثيل الفلسطينيين قبل قيام المنظمة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية على اساس كونها علاقة متوازية، متوازنة ومتميزة، لمواجهة الخطر الصهيوني، ومخططاته، وفي مقدمها مخطط الوطن الفلسطيني البديل في شرق الاردن. واكد البيان اهداف المنظمة في تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني واستعادة الارض، مع تجديد الدعوة الى فصائل المقاومة الفلسطينية كافة للحوار، وتعزيز الوحدة الوطنية (وفا، تونس، ٨/٣/١٩٨٦).

واستناداً الى البيان وحيثياته، يمكن القول ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تغلق باب العلاقات والحوار مع الاردن، بل اكدت تمسكها باتفاق عمان، الموقع في ١١/٢/١٩٨٥ (مقابلة مع ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، ١٠/٣/١٩٨٦).

العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية

شهدت العلاقات الفلسطينية الداخلية عودة جديدة لحيوية الحوارات التي كانت توقفت فترة طويلة، وعاد الحديث، مجدداً، حول جهود تجرى لاعادة اللحمة الداخلية الى منظمة التحرير، عزا بعض الاوساط ذلك الى الفشل المحتمل في استمرار العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية على ما كانت عليه، وهذا من شأنه تشجيع عملية الحوار الداخلي بين المنظمات الفلسطينية. وقد يؤدي، بدوره، ايضاً، الى تقارب سوري ـ فلسطيني، تحت رعاية سوفياتية. وفي هذا الصدد، تحدثت مصادر دبلوماسية عربية في عمان عن تشجيع موسكو لمنظمة التحرير الفلسطينية على رفض القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ (**الانباء**، ١/٢/١٩٨٦).

وكشفت مصادر فلسطينية، في العاصمة الاردنية، عن اتصالات اجريت بين اطراف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وقالت ان هذه الاتصالات تمت عبر كل من عمان ودمشق وبغداد وتونس والجزائر، بهدف استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. واضافت المصادر: «ان ما تتناوله هذه الاتصالات هو مشروع متكامل، تتلخص عناصره في ما يلي:

□ «عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني تعتبر، رسمياً، دورته السابعة عشرة، وهو ما يعني ضمناً، اسقاط دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، من حساب عدد دورات المجلس.

□ «ان تعقد الدورة المقترحة بالتشكيل ذاته الذي عقد به المجلس دورته السادسة عشرة في الجزائر، في شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهو ما يعني عدم الاعتراف بالتغييرات التي ادخلت على عضوية المجلس، عندما عقد في عمان.

□ «ان يعتبر «مجلس عمان» وكل ما ترتب عليه باطلاً، وهو ما يشمل ضمناً الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني الموقع في شباط (فبراير) ١٩٨٥.

□ «ان يقر المجلس (عند انعقاده) اتفاقية عدن ـ الجزائر، والتي تتضمن احداث تغييرات في هيكل مؤسسات المنظمة على نحو يقلل من صلاحيات رئيس لجنتها التنفيذية أياً كان، ومنع انفراده باتخاذ القرارات» (**السفير**، ٤/٢/١٩٨٦).

ويطرح التحالف الديمقراطي الفلسطيني، في السياق ذاته، مبادرة سياسية، هادفة الى اعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية عبر حوار